هل من هوية تجمع العراقيات والعراقيين؟

كاظم حبيب

تعيش في العراق الراهن بحدوده الحالية ومنذ مئات السنين أو يزيد العديد من القوميات. وكانت هناك فرصة لتعزيز التآخي والتفاعل والتشابك الثقافي في ما بين مختلف هذه القوميات لا بهدف صهرها. بل بأمل تعاونها ونضالها المشترك من أجل تحسين أوضاعها وحياتها ومستقبلها. وقد فرط الحكام على امتداد الحكم الوطني الذي بدأ في عام ١٩٢١ حتى الأمس القريب. وبمرور الزمن عمق هؤلاء الحكام المشكلات القومية والسياسية والثقافية ولعبوا دوراً في نشوء حساسيات ما كان لها أن تعيش وتتبلور وتستقطب المزيد من الناس لولا إصرار الحكام العرب على سياساتهم الشوفينية والتمييزية والحروب التي خاضوها ضد المنتمين للقوميات الأخرى المطالبة بحقوقها المشروعة وتسببوا في موت مئات الآلاف من البشر بلا وجه حق وساهموا في تعميق الفجوة بدلاً من إزالتها.

والعراق يعيش اليوم مرحلة جديدة بعد أن سقط الطاغية ونظامه المجرم. فهل نعمد إلى سن دستور قادر على التعامل الواعي مع الوجود القومي المتنوع في العراق. ويفترض أن ننطلق من حقائق الواقع العراقي وليس من الرغبات أو النيات الحسنة. إذ غالباً ما أدت النيات الحسنة إلى ولوج طريق جهنم.

في هذا العراق يعيش العربي والكردي والتركماني والكلداني-الآشوري. ولكل من هؤلاء هويته القومية التي لا يمكن ولا يجوز لأحد أن ينتزعها منه. إنها تجسد في واقع الأمر اللغة والتراث والتقاليد والعادات والثقافة والأحاسيس أو المشاعر المشتركة والتكوين النفسي المشترك. إنها تعبر عن الأرض المشتركة والحياة المشتركة والتاريخ المشترك. ولهذا كان ولا تزال لنا في العراق هويات عدة لا يمكن اختصارها بالقول إن هوية العراق عربية أو هوية العراقيين عربية. إذ أننا نرتكب خطأ فادحاً يقود بنا إلى الوقوع في مشكلات مررنا بها في السابق ولا يجوز تكرارها ثانية. والمثل الكردي الذي أورده الزميل عبد المنعم الأعسم في مقاله عن الطائفية صائب ويناسب الموقف من الهوية أيضاً. إن أخطأت بحقي مرة فالله يسامحك. ولكن إن أخطأت بحقي ثانية. فالله يسامحني. لأني وافقت على أن ألدغ من جحر مرتين.

عندما يعيش العربي والكردي والتركماني والكلداني-آشوري في دولة واحدة ويتمتعون جميعهم بالمساواة بالحقوق والواجبات ولا يجدون التمييز في المعاملة في كل المجالات والمستويات. عند ذاك يمكن أن يقبل الجميع بالقول إنهم يمتلكون هوية عراقية. ولكن هذه الهوية العراقية لا تلغي الهوية الخاصة بتلك القوميات أو الشعوب. إذ أنها تعبر عن واقع حال لا يمكن ولا يجوز إنكاره.

لا يمكن لأحد أن يفرض على شخص آخر التخلي عن الهوية التي تميزه. كما لا يمكن ولا يجوز لأحد أن يفرض على آخر هويته. كما فعل الطاغية صدام حسين حين أراد فرض الهوية العربية على الكرد والتركمان مثلاً. أو كما فعلت الحكومة البلغارية "الاشتراكية" إزاء المواطنات والمواطنين الترك في بلغاريا. أو الأتراك إزاء الكرد في تركيا أو منع التمتع بالحقوق القومية العادلة في الدول الأربع التي تتوزع عليها الأمة الكردية. أو كما يفعل العرب في دول شمال أفريقيا إزاء القومية الأمازيغية.

إن على واضع الدستور العراقي الجديد أن يعترف في ما يخص المسألة القومية والهوية بما يلي من المفاهيم الضرورية لكي نستطيع أن نتعايش سلمياً وديمقراطياً ونتفاعل بوعي ومسؤولية ونحقق التبادل الثقافي بصدق وحيوية ونبتعد عن الصراعات والنزاعات التي شنت سابقاً:

١, الاعتراف بوجود إقليمين في العراق هما الإقليم العربي وأقليم كردستان.

٢, الاعتراف بوجود أربع قوميات في العراق هي القوميات العربية والكردية والتركمانية والكلد-أشورية.

٣, احترام الهوية القومية للفرد وللجماعة البشرية. ورفض فرض الهوية العربية على القوميات الأخرى والمعاقبة لمن يحاول ذلك.

٤, تأكيد تمتع كل مواطنات ومواطني هذه القوميات بكامل الحقوق والواجبات بصورة متساوية وتحريم الذهنية العنصرية والدعاية الشوفينية والتمييز بمختلف اشكاله إزاء الإنسان لأي سبب كان.

٥, الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه من دون وصاية عليه من العرب أو من غيرهم.

٦, إقرار مبدأ إقامة الفيدرالية الكردستانية في إطار الدولة العراقية. وإقرار مبدأ إقامة فيدرالية عربية في القسم العربي من العراق.

إن الهوية العراقية تتكون من جميع تلك الهويات وليس من واحدة منها فقط. وكما أشرت مرة فالإنسان في العراق يحمل هوياته الخاصة. وهو يعيش في منطقة محددة من الشرق الأوسط ومن غرب آسيا وهو جزء من هذا العالم الرحب والمعولم.

إن إصرار بعض القوى على اعتبار العراق عربي فقط سيقود إلى نتائج وخيمة بلا أدنى ريب ويعيد الأمر إلى نقطة الصفر. وبعض المثقفين التقدميين سقطوا في فخ القومية الشوفينية في تأكيدهم أن هوية العراق عربية والعراق جزء من الوطن العربي. وفي سبيل إعطاء صورة عن التباين في وجهات النظر في صفوف المثقفين العرب أورد مرة أخرى الحوار التالي الذي تم بين شخص يعمل في مجال حقوق الإنسان وبيني عبر الهاتف بخصوص موضوع الهوية.

الطائفية السياسية الجديدة

ميثم الجنابي

قد يكون من غير الدقيق القول، ان هناك طائفية سياسية جديدة انطلاقا من انه لا جديد في الطائفية السياسية غير اعادة انتاجها. اما الجديد فيها فقط فهو كيفية نشوئها. وهي كيفية تعكس اولا وقبل كل شئ تراكم الانحطاط المتنوع بشكل عام والسياسي منه بشكل خاص.

وبغض النظر عن كل التوصيفات الممكنة لطبيعة الطائفية السياسية في العراق المعاصر، فان مما لا شك فيه هو كونها ظاهرة لها تاريخها الخاص. وهو تاريخ يتعارض مع ابسط مقومات التكون الثقافي للعراق. وذلك لان الطائفية السياسية في العراق هي ليست محاولة للبحث عن تناسب او "اعتدال" يحفظ امكانية العيش المشترك، كما هو الحال بالنسبة للمناطق التي تتعايش فيها "نسبا" من الطوائف. بل يمكننا توكيد العكس، بمعنى انها الصيغة التي تفتعل وتصنع نسبا لا وجود لها من حيث الجوهر.

فالطائفية السياسية الاخذة في التراكم العملي والسياسي والايديولوجي تعكس في ظروف العراق الحالية "تأسيس" حالة الانحطاط المادي والمعنوي الشامل للعراق من خلال جعلها اسلوبا لادارة شؤون الدولة والحياة، وتنميط المؤسسات فيها على أسس طائفية وعرقية. وفي هذا يكمن خطرها المميت. وهو خطر يعبر عن حالة الانحطاط المعنوي والسياسي. بمعنى تحول ردود الفعل الى منهج، والمنهج الى ايديولوجية، والايديولوجيا الى اسلوب لادراة شؤون الدولة. وهو تيار اكثر من يمثله الان قيادات الحركات الشيعية السياسية. وهي قيادات تعبر في سلوكها هذا اما عن اغترابها عن حقيقة العروبة والعراقية، اي الوطنية والقومية، وإما غربتها عنهما. والنتيجة واحدة، الا وهي الوقوف ضد تيار اعادة بناء الهوية الوطنية العراقية، ومن ثم الارتماء في احضان الطائفية السياسية والعرقية اللتين لا علاقة تاريخية وثقافية لهما بحقيقة الكينونة العراقية.

طبعا ان لهذه الممارسة، من حيث هي رد فعل، تاريخها الخاص في واقع ابتعاد العراق عن كينونته الوطنية والثقافية التي غرستها وعمقتها قرون الانحطاط المرافقة لسيطرة السلطنة العثمانية. فقد اعتمد الأتراك العثمانيون على "العرب السنة" في العسكر، بينما جرى محاربة "الشيعة" واضطهادهم. ولم يكن ذلك معزولا عن مستوى وطبيعة الصراع القائم آنذاك بين تركيا "السنية" وإيران "الشيعية". ووجدت هذه الحالة المتراكمة من الانحطاط استمرارها في افراغ التاريخ العراقي المعاصر من امكانية التراكم في تاريخ سياسي وطني عام. بمعنى استمرار الصراع الخفي بين مكونات العرب العراقيين، الذي تجسد في منظومة رجعية من حيث المكونات الاجتماعية والمواقف السياسية للسلطة بعد انقلاب ١٩٦٣, وهو انقلاب شكل خطوة الى الوراء مقارنة بانقلاب الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ واستمرارا له. بمعنى مسارهما في تخريب الكم المتراكم من تجربة البناء الشرعي للدولة العراقية ومؤسساتها الوطنية. اذ نقف هنا للمرة الاولى على صريح العبارة وسلوك عملي يناسبها في الموقف من تجزئة الدولة والعرب على اسس طائفية. ومفارقة الظاهرة تقوم في ان الحركة القومية العربية سواء بهيئة حزب البعث ام من يقاربه في الفكرة قد تحولوا الى القوة الاكثر "فاعلية" و"اصرارا" في تخريب الكينونة العربية للعراق من خلال اعادة الاستمرار بذات سياسة وممارسات الأتراك العثمانيين في الموقف من "شيعة العراق"، بل جعلها "منظومة" سياسية لها مفاهيمها الايديولوجية. وهي ممارسة سياسية جسدت بصورة نموذجية نفسية الطائفية السياسية من خلال جعل "السنة العرب" لحالهم ممثلي "القومية العربية". وهي نفسية وممارسة وجدت تعبيرها "الخالص" في المرحلة التوتاليتارية والدكتاتورية، التي حاولت أن تستثني شيعة العراق من العرب. وهي ممارسة ونفسية لا تمت للعروبة والعراقية بصلة، انطلاقا مما ادعوه بالهوية الثقافية للقومية العربية بشكل عام ونموذج تجليها الخاص في الهوية العراقية.

لقد كانت محاولات "إخراج" الشيعة من صف العرب في تاريخ العراق هي عين إخراج العراق من هويته التاريخية العربية التي تبلورت في أول صيرورة متميزة وعالمية لها زمن الخلافة. فقد تحول العراق منذ البداية الأولى للخلافة إلى موطن التشيع لحقوق آل البيت النبوي، أي لجوهر العروبة المتسامي. ومن ثم ليس التشيع في العراق سوى الصيغة الأخلاقية للعروبة المتسامية ومبدأ الدفاع عن الحق والعدالة المميزين للفكرة الإسلامية الأولى ونموذج شخصنتها التاريخي في الإمام علي بن أبي طالب. وليست مصادفة أن يتحول العراق إلى "مرتع" التشيع ومدارسه الأولى، كما انه ليس مصادفة أن يكون محل الكراهية الشديدة والانتقام الدائم للأموية، بوصفها النموذج المتميز للاستبداد والغدر والخيانة. وهو موقع ميز العراق منذ الخلافات الأولى، بدأ بحرب الجمل وانتهاء بمقتل الإمام علي وصعود الأموية إلى السلطة.

وهي حالة يمكن تتبع صيغتها "النموذجية" في الصدامية التي حولت الصراع الطائفي الى عقيدة باطنية هشمت الوحدة القومية للعرب وخربت المكونات الضرورية للوحدة الوطنية العراقية. وبهذا المعنى يمكن النظر الى ما يجري الان من محاولات الرد على الصدامية بمعاييرها على انه مجرد اعادة انتاج لها.

بعبارة اخرى ان تحميل الصدامية نتائج التخريب الشامل للهوية الوطنية العرقية لا ينفي ولا بأي قدر مسؤولية الاحزاب والحركات السياسية الشيعية عما تمارسه من اعادة انتاج لمضمون الصدامية. والقضية هنا ليس فقط في انها اكثر من يمارس فعلا ترتيب البيت العراقي على اسس طائفية وجعله اسلوبا "للديمقراطية"، بل لانها تمارس ذلك بحمية الاقلية ونفسيتها المريضة. بمعنى السير ضد مضمون الشيعة والتشيع في العراق ذلك يعني اننا نقف امام ظاهرة تشير الى خراب الحركات والاحزاب الشيعية السياسية. بمعنى افتقادها برنامج الرؤية الوطنية (العراقية) والقومية (العربية) ومكونات العقلانية السياسية (الاسلامية الثقافية). في هذا يكمن سر بقائها ضمن حيز النفسية المذهبية والذهنية الطائفية. وهي ظاهرة مركبة، بمعنى اننا نعثر فيها على ردود الفعل التاريخية والاجتماعية وخصوصية تبلور القيادات الشيعية الدينية منها والسياسية وايديولوجياتها الحالية على خلفية الانحطاط الشامل للعراق باثر التخريب الهائل للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. وهو تخريب ساهم في صعود ما يمكن دعوته بالتوتاليتارية الشيعية المبطنة.

فالمفارقة التاريخية للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية تقوم بهذا الصدد في جمعها مكونات يصعب دمجها او صهرها مثل القومية "العلمانية" المتطرفة والحملات الايمانية المفتعلة. غير ان القمع المنظم للحرية والتخريب الشامل للروح الاخلاقي والتدمير الفظيع للقيم العلمية والعقلانية وابسط قواعد الحس السليم هو الذي جعل من الممكن حشرها في نسيج الوعي الاجتماعي المتحلل. بحيث جعلت كل ما في العراق جزءاً من زمن عابر لا قيمة له ولا وظيفة غير الاندثار السريع في بعث العبث وحرقه الدائم امام محراب الزيف والضلال. وهي حالة لم يكن بامكانها ان تصنع شيئا غير تقاليد المؤامرة والمغامرة التافهة، اي تلك التي لا تتعدى همومها البقاء "مهما كلف الثمن" والعمل بمقاييسها. وفي هذا الواقع اصبح المستحيل ممكنا! وهو شيء اقرب الى "المعجزات" الخربة التي لم يعن صعود الحركة الدينية السياسية والقومية العرقية للاقليات في العراق الى هرم السلطة سوى صيغتها الاولية ومظهرها السياسي! بعبارة اخرى، ان البدائل العملية في مجال الفكر والممارسة السياسية البديلة للصدامية لا تتعدى في الواقع اكثر من كونها توتاليتارية مقلوبة. والا فباي معنى يمكن للحركات الدينية السياسية والطائفية والمذهبية والسلفية والقومية العرقية والعشائرية ان تكون حاملة الفكرة الديمقراطية؟ او ان تكون "قاطرة الانتقال" الى الديمقراطية في الوقت الذي لا تتعدى هي نفسها ان تكون نتاجا للبنية التقليدية في مراحل الانحطاط الشامل للعراق؟

ففي هذا الانحطاط الشامل اصبح من الممكن ان تتحجر البنية التقليدية للحركات الشيعية السياسية وان ترتد الى الوراء بمقاييس المعاصرة الضرورية بعد سقوط الصدامية. وهو ارتداد اعطت له الانتخابات من حيث نتائجها السياسية دفعة كبرى الى الامام، اي الى الخلف! فقد عمق هذا الانتصار الساحق للانحطاط الاجتماعي والثقافي في العراق من امكانية استفحال العناصر التوتاليتارية في الحركات الشيعية السياسية. واعطى لها زخم المبادرة الخشنة في اعادة انتاج الطائفية ولكن من منطلق الفهم المغرور بنتائجها. بمعنى انتهاك المضمون الاجتماعي للانتخابات من خلال تحويل نتائجها الى جعل الشيعة طائفة سياسية وركوبها بالشكل الذي جعل من اصوات الشيعة رد فعل واحتجاج مباشر على زمن الصدامية. وفي هذا يكمن الخطر المميت للحركات الشيعية السياسية في العراق. بمعنى اعادة انتاجها لصدامية شيعية طائفية.

ان الطائفية السياسية الشيعية هي الوجه السياسي المتملق للتوتاليتارية الدينية. وهو الامر الذي يجعل منها حركة بلا مستقبل. وذلك بسبب تعارضها الجوهري مع حقيقة المصالح الجوهرية للعراق والعرب.

ان اية محاولة لجعل الشيعة طائفة في العراق يعادل الحكم عليها بمعايير ونفسية الاقلية، مع ما يترتب على ذلك من ممارسات المؤامرة والمغامرة. وهو امر يتناقض مع فكرة وواقع الاغلبية. وذلك لان منطق الاغلبية هو العموم، كما ان مصالحها تفترض التفكير والعمل بمعايير العام. بينما الطائفية هي نفسية الاقلية. وفي هذا تكمن الافاق المسدودة للطائفية السياسية الشيعية وضمان اندثارها السريع. كل ذلك يعطي لنا امكانية القول، بالطابع العرضي والطارئ للطائفية السياسية الشيعية واستحالة تجسيد نموذجها التوتاليتاري.

ان التوتاليتارية الشيعية هي الصيغة الطارئة لحالة الانحطاط التي يمر بها العراق بشكل عام والتشيع السياسي بشكل خاص. بمعنى انها تشير الى الخلل التاريخي والجوهري في طبيعة التكون الاجتماعي والثقافي للقيادات الشيعية الدينية منها والسياسية واسلوب انتقالها الى ميدان الصراع السياسي. وهو خلل ما لم يجر تذليله من خلال نقل الحركة الشيعية السياسية العراقية الى مصاف الرؤية الاجتماعية والوطنية (العراقية) والعربية، فانه سوف يؤدي بالضرورة الى اندثارها السريع. اذ لا مصير للتوتاليتارية الدينية في ظروف العراق وافاق تطوره المستقبلي سوى السير صوب الانعزال والتقوقع، او الانهماك اللامعقول في تصنيع طائفية سياسية. وكلاهما لا علاقة جوهرية له بالعراق والعرب والتشيع العراقي. بمعنى انهما لا يفعلان الا على انتاج شكل "جديد" للهمجية، ومن ثم للزوال والاندثار؟.

فـي العـراق

هل يسود العقل أم تسود العقد؟

رفعت عزت الفارسي

العراق بإمكاناته وثرواته الطبيعية وعقول (بعض) أبنائه وأقول بعضهم، كان يمكن ان يكون بلد البحبوحة والاستقرار وكذلك التقدم في جميع قنوات التحضر والعلم الذي تميز به نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث قطعت المجتمعات ودول العالم الأول أشواطاً كبيرة في خدمة شعوبها.

ولكن، برغم ما نقوله عن إمكانات العراق، نجد أن العراق في وضعه الحالي هو بلد البؤس والتخلف والتشرذم المهدد لكيانه ولبناء الإنسان المتطور المتحضر.

لا شك في أن النظام الذي سقط في ٩/٤/ ٢٠٠٣ (سواء اسميناه نظام حزب البعث أم نظام صدام حسين)، كان له دور كبير في انحدار المجتمع العراقي الى ما انحدر اليه، فقد حول ذلك النظام كل مقومات المجتمع العراقي ومؤسسات الدولة العراقية، الى حضيض قيم قروية نابعة من محيط قرية بعينها هي قرية(العوجة) بكل ما كانت تمثله من تخلف وجريمة، بحيث استغرق ذلك النظام بأشكال شتى من الفساد، وجر معه قطاعاً كبيراً من المجتمع العراقي الى حضيض مستواه وكانت حصيلة سلوك ذلك النظام، البؤس والتخلف والانحدار في القيم.

ولكن السؤال هو، هل ما نذكره أعلاه من أسباب انحدار البلد والمجتمع العراقي يكفي لتفسير ذلك الانحدار أم ان القضية أعمق من ذلك و الأسباب أكثر تجذراً في المجتمع العراقي؟!

لا أريد أن ازعم بأن النظام الملكي الذي انتهى في ١٤ تموز ١٩٥٨ كان مثالاً للديمقراطية، لا بل كانت هنالك شوائب شاخصة في هذا المجال بسبب تشبث بعض ساسته بتلابيب المركز والتصلب الفكري، من دون النظر الى التطور المطلوب في العملية السياسية أو الأخذ بنظر الاعتبار المحيط العربي وما يحصل فيه من تفاعلات، وفي الوقت نفسه لم تكن عوائد النفط في ذلك الحين قد بلغت مبلغاً يمكن أن يكون مؤثراً في بناء الاقتصاد العراقي وتطور حياة الإنسان العراقي. ولكن النظام الملكي خطا خطوات واسعة و سليمة وراغبة في البناء والتطور من خلال تأسيس (مجلس الإعمار) ، وتخصيص ٧٠٪ من واردات النفط لهذا المشروع التنموي الكبير، ولكن هذا المنهج لم يكتب له الحياة والاستمرار بفعل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨, في ذلك النظام لم تكن هناك "العقد" التي نراها اليوم تمزق مجتمعنا، حيث الفرز الطائفي والعنصري، في ذلك العهد، الكردي والشيعي والسني والتركماني وغيرهم كانوا يشغلون أعلى المراكز في الدولة وفي مؤسساتها المنتشرة من شماليها الى جنوبها من دون أن يشعر أحد بتلك الفوارق.

لا أريد أن أطيل في تحليل أسباب سقوط النظام الملكي في العراق، ولكن سأقول إن من المعايير العادلة للحكم على ذلك النظام مقارنته بما تلاه من أنظمة وحكومات أدت الى الانحدار في كل مناحي الحياة فأوصلت البلد الى ما وصل اليه من تقهقر وبؤس.

رحم الله أفراد العائلة المالكة الذين قتلوا غدراً وأغلبهم من النساء اللاتي خرجن من قصر الرحاب يحملن القرآن الكريم متوهمات بأنه لما تزل في البلد مروءة، رحم الله من انتهى سحلاً بفعل "نبل" الجماهير أو الذي هدرت كرامته أو قضى أمام عدالة محكمة المهداوي، أو غيرها من مظاهر العنف والارهاب الذي عم البلد والذي مورس من قبل الفئات السياسية المتناحرة وغيرها من الإنجازات الثورية التي طلعت على العراق في فجر ١٤تموز ١٩٥٨ . هكذا انكشفت السادية والعنف والنزعة نحو الإنحدار في أول فرصة أتيحت للعراقيين للتغيير، وهكذا تعاقبت الأنظمة العابثة المتناحرة واحدة بعد الأخرى الى أن توج التدهور والإنحطاط بسيطرة صدام حسين على السلطة وكان ما كان وساد حكم العصابة على مدى ٣٥ سنة.

العراقيون اليوم، وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ أمام فرصة جديدة وفريدة للتغيير بعد زوال نظام صدام حسين . فهل يتعامل العراقيون بالعقل في مسارهم الجديد أم يغلبون العقد التي تسير بهم نحو الانحدار والتفكك؟!!

أقول هذا مشدداً على التخريب بأبشع صيغه الذي يمارسه التنظيم السري لفلول نظام صدام حسين ومن تحالف معهم من ارهاب وافد، وما يسببه ذلك التخريب من اخلال خطر في حياة العراقيين واستقرار البلد، وهنالك أيضاً مؤشرات سلبية قد تساهم في تعميق الخلل في حياة العراقيين ووحدة العراق في المناهج الخفية أو العلنية للفئات التي " ورثت الأرض" بعد سقوط النظام السابق التي تنطلق من ارضية الاستقطاب الفئوي، طائفياً أم عنصرياً، بدلاً من أن تنطلق من وحدة المجتمع العراقي وسيادة قواعد العدل لكل العراقيين ووضع مبدأ احترام " عراقية العراقيين" أيا كانت فئاتهم، فوق الاعتبارات الفئوية والأحقاد والمناهج ذات الأفق الضيق المبنية على الاستئثار.

ان نتائج الانتخابات التي جرت في ١/٣٠/ ٢٠٠٥، هي أول مؤشر على ذلك، فالفئات العلمانية والليبرالية التي تسمو في عقيدتها على الاعتبارات الفئوية الطائفية أو العنصرية، كان نصيبها هزيلاً في تلك الانتخابات، ولا شك في أن ذلك مؤشر سلبي سيستغل لتغليب الفئوية في المجتمع العراقي. ولا يساعد في ذلك، أن بعض الفئات العاملة في الساحة السياسية، سمحت لأيد أجنبية مجاورة للعراق بالتدخل في مسار البلد المستقبلي وهذا بالتأكيد نهج سيعقد الأوضاع ويثير الثغرات المخلة بالمشروع الوطني العراقي بعد سقوط النظام السابق.

أشرت في عنوان هذا المقال الى "العقل" و " العقد" ، ولا شك أن ما يثير القلق، هو تغليب العقد على العقل في رسم مستقبل البلد، سواء أكان ذلك في صلب نصوص الدستور الدائم المرتقب أم في المناهج المعلنة أو المستترة للكيانات السياسية العاملة في الساحة العراقية. والمؤسف في مؤشرات الشعارات السياسية المرفوعة، اننا لا نسمع عن المشروع الوطني العراقي الموحد للبلد القائم على مبدأ المواطنة العراقية بقدر ما نسمع عن " أهل السنة" و " أهل الشيعة" و " أهل كردستان" ، وواقع ممارسة هذا الاستقطاب على الأرض الذي يجابه المشاهد في الشارع العراقي أو في مؤسسات الدولة ووزاراتها.

إن خطاب قطاع من السنة العرب غير مشجع بالمرة. فشعارات بعضهم تدل ليس فقط على ضيق الأفق بل رفض للتحول الذي يجري في البلد بعد سقوط النظام السابق ودعوات بعضهم تؤشر الى مماألة فلول النظام السابق ورغبة مكشوفة في أن يعود ذلك النظام الفاسد الى الهيمنة على البلد. وما دعوتهم للجلاء الفوري للقوات متعددة الجنسية من العراق قبل أن يتمكن العراقيون من توفير الأمن لأنفسهم، إلا دليل على ذلك، وهم يعلمون جيداً أن الفراغ الأمني الحالي في العراق وهو من الخطورة بمكان معرض لأن تحكم شوارعه العصابات المسلحة من مختلف الفئات وكذلك المجرمين العاديين. خطاب هؤلاء الناس يدل على عدم الشعور بالمسؤولية اتجاه الشعب العراقي و مستقبل البلد ، بل الانسياق وراء الرغبة في الانتقام والعودة الى الاستئثار بالسلطة وهي دعوى باطلة، والرموز التي تظهر متكلمة باسم أهل السنة (بلا تخويل من قطاع كبير من أهل السنة) تدعو الى القلق والتوجس من التشنج الذي يمارس من قبل هؤلاء، بدلاً من أن يكونوا عامل تهدئة لصيانة البلد من المخاطر المحدقة به في مرحلة انتقالية حساسة.

إن قانون إدارة الدولة (للمرحلة الإنتقالية) وضع تحت إشراف سلطة الإدارة المؤقتة (الأجنبية) للعراق ، ولا أريد أن انتقص من ذلك القانون فقد بذلت جهود قيمة لوضع القانون وتضمن القانون نصوصاً تصلح لأن تكون قاعدة لصياغة الدستور الدائم مع مراعاة بعض الشوائب التي يجب أن لا تتكرر. ولقد تضمن القانون ضمن ما تضمن مشروع الفيدرالية (لكل العراق). إني بصفتي مواطناً عراقياً، أؤمن بأن إقليم كردستان العراق يجب من حيث المبدأ أن يرتبط (فيدرالياً) ببقية العراق، فكل المؤشرات الواقعية والعملية تدعو الى ذلك ، من دون الدخول هنا في تفصيل ماذا يتضمن ذلك الارتباط الفيدرالي لكردستان العراق؟، وسأعلق على بعض جوانبه لاحقاً.

وأياً كانت الجهة التي ارتأت تطبيق النظام الفيدرالي (لكل العراق) سواء أكانت الإدارة الأجنبية أم بعض العراقيين، وأدخلت هذا المشروع في نصوص قانون ادارة الدولة (المذكور) ، فإن دوافعها مشبوهة، لأن المشروع ينطوي على تفكيك العراق واضعاف السلطة المركزية في بغداد. نحن نتكلم عن العراق والشعب العراقي ولسنا في سويسرا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة وهي بعض الدول التي تبنت النظام الفدرالي أو الكونفدرالي . العراق هو العراق، ويجب ان تكون فيه سلطة مركزية قوية تمسك بحزم أجزائه المتناحرة لمنع التفرد والاستئثار والتفكك، ولا يعني ذلك مطلقاً الاستبداد والتسلط ان سادت الممارسة الديمقراطية ومن الممكن اعتماد اللامركزية الادارية للمحافظات في بعض شؤونها ولكن ليست الفدرالية. منذ اليوم نسمع بالاقليم الغربي والإقليم الجنوبي وهذا الأخير يضع في منهجه الاستئثار بالموارد النفطية الواقعة في رقعته الجغرافية المخطط لها، والله أعلم ماذا نسمع من هذه المشاريع المهددة لوحدة العراق وثرواته النفطية وغير النفطية ونزعة الاستئثار والتفرد والتجاذب التي قد تتفاقم مستقبلاً.

وبرأيي فإن تطبيق الفدرالية في غير إقليم كردستان العراق ينبغي أن لا يشجع مطلقاً، لكونه يشكل مشروعاً لتفكيك العراق والاستئثار بثروته الطبيعية من قبل جهات فئوية تعمل في الساحة العراقية، ويجب عدم توفير أي منفذ دستوري لتمرير هذه المناهج الفئوية طائفية كانت أم خلافها ، لتبذر بذرة الشقاق المهددة لكيان الدولة العراقية الموحد.

قلت أن النظام الفدرالي بالنسبة لإقليم كردستان مقبول منطقياً وعملياً وشكل هذا الارتباط الفدرالي ستتكفله اللجنة الخاصة بوضع الدستور، ولكن سؤالي هو ، هل كرد العراق يريدون فدرالية حقاً أم شيئاً أكثر من ذلك؟؟

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥ ، قرأت خبر استئناف العملية السياسية في اقليم (كردستان) وضمن ما ورد في الخبر من عناوين المؤسسات الخاصة بإقليم كردستان الآتي:

(رئيس الإقليم –نظام رئاسي –فترة رئاسة الاقليم وصلاحيات رئيسه – قائد القوات المسلحة وشؤون البيشمركة – المجلس الوطني للإقليم –رئيس الوزراء- الإشراف على الملف المالي والعسكري) بل نسمع أن سلطات الاقليم سمحت لنفسها بالدخول بمفاوضات بشأن مشاريع

تتعلق بالنفط مستقلة عن سلطة الحكومة في بغداد. وأتساءل بعد ذلك، ماذا بقي من الاستقلال غير إعلان الاستقلال !!! يبدو واضحاً أن كرد العراق يريدون أن يمتعوا أنفسهم بكل امتيازات الاستقلال والفدرالية بصفقة واحدة . وهم من ناحية أخرى بإمكانهم التدخل بكل شؤون العراق من خلال وجودهم في السلطة التشريعية والتنفيذية في الحكومة المركزية في بغداد ولكن بقية العراقيين ليس لهم أي رأي فيما يجري في اقليم كردستان مطلقاً.

هذا النهج يجب أن لا يشجع لكونه يتجاوز حدود الارتباط الفدرالي ويأخذ معالم الكونفدرالية (الأقرب الى الاستقلال) ، واذا أرادت بقية (الأقاليم) ضمن منهج الفدرالي لكل العراق أن تحذو حذو اقليم كردستان سالف الذكر ، فلن يبقى شيء اسمه العراق، بل دويلات ضعيفة متناحرة ولقمة سائغة لكل طامع من داخل العراق أو خارجه.

لا نعرف حتى الآن من سيضع دستور العراق الدائم وما حقيقة عقليتهم، ولكن كوني مواطناً عراقياً له رأي في مستقبل بلده، أقول أن الدستور الدائم هو وثيقة في غاية الأهمية والخطورة في رسم مستقبل العراق والعراقيين وأسس ادارة الدولة العراقية وحماية الإنسان فيها.

هنالك بوادر سلوكية مؤسفة من قبل مختلف الفئات العراقية التي بدأت تؤدي دوراً على الساحة العراقية والتي يبدو أنها غلبت العقد على العقل، وتناست مآسي الماضي تأثراً بنظرتها الفئوية للأمور، ويبدو لنا أن الدستور الدائم يجب أن يحتوي على بعض (المضادات الحيوية) في نصوصه للتصدي للسلبيات التي بدأت تظهر والتي قد لا تبشر بمستقبل بناء للمجتمع العراقي وللعراق كدولة موحدة قوية ذات سيادة. إن الثروات النفطية والمعدنية يجب أن تعتبر (ثروة مركزية) من اختصاص السلطة المركزية في بغداد، وإن الإخلال بحقوق المواطنين على أي مستوى، من منطلق فئوي يجب أن يعتبر جريمة ينص عليها ببند خاص في الدستور، وغير ذلك من الأمور التي تحتاج الى نصوص واضحة في الدستور الدائم للعراق.